

بتاريخ: 19 نوفمبر 2019 العدد: 601 المصدر: انتربرايز (2019-10-29)

المصريون يمتلكون 0.2% فقط من ثروات العالم



ثروات المصريين تبلغ 0.2% من الثروة العالمية، بينهم 11 شخصا تتجاوز صافي ثروتهم 500 مليون دولار، وفقا لتقرير الثروة العالمية لعام 2019 الصادر عن معهد كريدي سويس للبحوث. ويوجد حاليا 86 مصريا تتراوح صافي ثروتهم بين 100 و 500 مليون دولار. وبحسب التقرير إذا كانت ثروتك أكثر من مليون دولار فأنت بين أغنى 0.1% في مصر من حيث الثروة، حسبما أورد التقرير، مضيفا أنه هناك ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان البالغين في مصر يمتلكون أقل من 10 آلاف دولار.

[رابط الخبر](#)

أصدر مركز أبحاث بنك "كريدي سويس" السويسري في نهاية أكتوبر الماضي تقريره السنوي عن الثروة العالمية لعام 2019، وقد نُشر التقرير في مقال بموقع البنك الإلكتروني ليؤكد من خلاله أن إجمالي الثروات في مصر لعام 2019 قد شهدت ارتفاعا لتصل لـ 898 مليار دولار، بما يشمل أصولا عقارية وسندات وأوراقا مالية، وهو ما يثير عددا من التعليقات والأسئلة عن واقع توزيع الثروة في مصر ومدى عدالته من ناحية، وكيف تتعامل الدولة مع ذلك من ناحية أخرى.

أولا واقع الثروة بناء على التقرير

1. يشير التقرير إلى أن مجموع ثروات المصريين البالغين يصل إلى 898 مليار دولار، ويمثل الرقم نسبة 0.2% من إجمالي الثروة في العالم.
2. لغت نسبة النمو في ثروة المصريين 13.7% بمقدار زيادة وصل إلى 108 مليار دولار، وذلك بالمقارنة بعام 2018 والتي لم تتخطى الزيادة فيه 18 مليار دولار.
3. بالرغم من تلك الزيادة في حجم الثروات إلا أن التقرير أشار إلى أن 71.4% من المصريين ثروتهم أقل من 10 الاف دولار، وأن 0.1% فقط من البالغين في مصر تزيد ثروتهم عن مليون دولار، وأن هناك 66 مواطنا مصرياً يملكون أكثر من 500 مليون دولار، مما يشير إلى خلل جوهري في توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية بالدولة.
4. بتسليط مزيد من الضوء على نتائج التقرير نجد أن نسبة المصريين الذين تتراوح ثروتهم بين 10 آلاف دولار وبين المليون دولار، والتي من الممكن أن نطلق عليها الطبقة المتوسطة، لا تتجاوز 27% وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بالعديد من دول العالم حيث تبلغ في السلفادور علي سبيل المثال 46%، وفي دول فقيرة كغينيا الاستوائية 27%، بينما يبلغ المتوسط العالمي 32%.
5. بناء على ما سبق فإن معظم الزيادة في السنوات السابقة في حجم الثروات المصرية منحصرة في نسبة ضئيلة للغاية من حجم السكان، مما يشير إلى زيادة نسب اللامساواة وتهديد العدالة الاجتماعية وزيادة نسب الفقراء بالدولة المصرية، وهو ما أكدته مسح الدخل والإنفاق الصادر عن جهاز التعبئة العامة والإحصاء والذي أشار إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر إلى 32.5%.
6. بالإضافة إلى ما سبق وبمقارنة كل من المساواة في الثروة والدخل نجد أن معامل جيني للثروة في مصر قد سجل 91%، بينما سجل 30% فقط للدخل طبقا لمسح الدخل والإنفاق وهو ما يشير إلى أن هناك توزيعا متفاوتا للغاية للثروة وأن توزيع الدخل أقل تفاوتاً، بمعنى اقتصار الزيادات

التي شهدتها ثروات مصر في أصول غير منتجة كالعقارات وليس مشاريع منتجة تؤدي إلى خلق الوظائف وتحسين حياة جموع المصريين بشكل عام.

ثانياً تعامل الدولة

1. تفتقد السياسة الضريبية في مصر لسياسة ضريبية موحدة وشاملة على الثروة، حيث تتجزأ على أصول متفرقة (الأراضي والمباني على وجه التحديد)، مما يجعل هناك صعوبة في تحديد أثر ضرائب الممتلكات على المساواة أو الاقتصاد ككل.
2. لم تفرض الدولة ضريبة على الثروة إلا من خلال الضريبة العقارية، وبالرغم من ذلك فإن هناك الكثير من المشاكل والصعوبات التي واجهتها كالجزيئية المتعلقة بما يطلق عليه «السعر السوقي»، والذي يُحدد بمعرفة المأمور المختص لكل عقار، الأمر الذي يفتح الأبواب لتغليب الأهواء الشخصية، بالإضافة إلى عدم الأخذ في الاعتبار نسبة استهلاك الوحدة، مما يضعف من حصيلته الإيرادات الضريبية عليها.
3. محاولات توسيع القاعدة الضريبية والحصول على الضرائب من المهنيين والقطاع غير الرسمي مازالت بطيئة
4. كما أن سرعة نمو القطاع العقاري (خصوصاً القطاع العقاري الفاخر) تعزز من تراكم الثروات لدى الأغنياء بحيث تزداد الأقلية غني، وتزداد الأغلبية فقراً، فضلاً عن أنه لا يخلق مصادر دخل كافية للاستثمار بالصناعات التحويلية والزراعة على سبيل المثال.

بناء عليه فإن هناك مشكلة هيكلية وضرورة وألوية أمام الدولة المصرية تتمثل في التركيز خلال الفترة المقبلة على حجم الطبقة الوسطى وتوسيعها وادماجها في هيكل الإنتاج وذلك لتحقيق الهدف الأصلي وهو التنمية المستدامة والتي يكمن فيها بوضوح رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، وهو ما تبناه العديد من دول العالم كالصين والتي استطاعت القضاء على 60% من الفقر في البلاد، وكذلك الهند والتي تعد نسبة الطبقة الوسطى فيهما من أعلى النسب في العالم.

* المصدر <https://www.gfmag.com/global-data/economic-data/wealth-distribution-income-inequality>





تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط. موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتمد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)
جميع الحقوق محفوظة